# حقيقة عمليّات "تصنيع" السلاح في مصر
## والدور الموكول للنظام المصري

اقيم في مصر قبل فترة معرض دولي للصناعات العسكرية بمشاركة العديد من الدول المنتجة للسلاح مثل فرنسا والمانيا الغربية والبرازيل وغيرها. وياتي هذا المعرض في وقت تنمو فيه اعادة تصنيع الاسلحة في مصر نموا ملحوظا، وتحاول وسائل الاعلام الرسمية المصرية التبجح بما تسميه صناعة الاسلحة المصرية باعتبارها من نعم الانفتاح الاقتصادي والتبعية للعالم الحر ذلك ان النظام المصري يصدر هذه الاسلحة الى الانظمة التابعة والعميلة في المنطقة العربية وافريقيا!

وننشر فيما يلي مقالا نشرته مجلة "مصر" التي يصدرها تجمع الوطنيين المصريين في الخارج يكشف حقيقة عمليات التصنيع تلك.

ما فتئ النظام المصري يتشدق بسياسة "عدم الانحياز" التي ينتهجها! والتي لا تحول دون قيام "علاقات خاصة" ومتميزة مع الولايات المتحدة الامريكية..!

واذا كانت "خصوصية" هذه العلاقة قد عادت بالويلات على مصر – منذ ان بداها السادات رسميا عام ١٩٧٤ – فان اخطر اشكال هذه العلاقات، هي تلك التي تربط المؤسسة العسكرية المصرية بالبنتاجون الامريكي، وما يترتب على هذا الشكل من العلاقات، من قيام القوات المسلحة المصرية، بدورها. في مخططات الهيمنة على المنطقة لصالح الولايات المتحدة، وحلف الاطلسي.

والواقع، ان اهتمام الدوائر الغربية، والامريكية خصوصا، بتعزيز هذه "العلاقات العسكرية"، قد بدأ منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، حيث راحت احتكارات السلاح تشجع مصر على "تطوير" صناعاتها الحربية، فانتجت مصر، في عام ١٩٨١، من الاسلحة ما قيمته ٤٠٠ مليون جنيه، كما بلغ الانفاق العسكري المصري عام ١٩٨٢، ١٦٥٠ مليون جنيه، ارتفعت حسب تقديرات ميزانية ١٩٨٤/٨٣ الى ٢٨٥٠ مليون جنيه، في حين قدرتها المصادر الاجنبية بـ ٣١٢٥ مليون جنيه.. (ميشيل كامل – قضايا السلم والاشتراكية – ١٩٨٤).

ولعل المشير عبد الحليم ابو غزالة وزير الدفاع المصري، قد استند على هذه الحقائق، عندما اوضح في حديث له في مطلع العام الماضي ١٩٨٣ ضرورة قيام "صناعة سلاح مصرية كبيرة"! بل وقد دعا "الدول العربية" للمساهمة فيها..!

ومن المعروف ان مصر، بدات – فعلا – ومنذ بدايات العام الماضي بتصدير كميات متنوعة من الاسلحة وقطع الغيار، والمعدات، والذخيرة.. واذا كان العراق قد استأثر بالنصيب الاكبر من هذه الصادرات، فلقد شملت هذه الصادرات – ايضا – دولا مثل المغرب والصومال واليمن الشمالي. وتركيا!! ودولا افريقية مثل زائير وكينيا، بحيث اصبحت القاهرة، واحدا من مراكز بيع السلاح في العالم!

واذا كان السادات قد افتتح عمليات التصدير تلك، ببيع اسلحة للعراق، تلك الصفقات التي كشف عنها في ادار ١٩٨١، فان النظام الان، وبعد اقل من ثلاث سنوات على مقتل السادات، بات يلعب دورا مميزا في هذا الصدد، وبالطبع بمباركة واشنطن، ودوائرها العسكرية.

وكانت واشنطن قد عقدت عدة اتفاقيات مع مصر تشمل اعادة انتاج الطائرة المقاتلة (ف – ٥) في مصر، على ان يقوم الجانب المصري بانتاج نسبة ٥ بالمئة منها، ووافقت فرنسا على ان تقوم مصر بتصنيع طائرة الميراج، وصواريخ

الانفتاح الاقتصادي...
السلف والخلف

الكروتال (جو – ارض)، وطائرة الفاجيت، ويتولى الجانب المصري اعادة، تصدير هذه المنتوجات للخارج، كما وافقت بريطانيا على ان تقوم مصر باعادة انتاج وتصدير صواريخ رابيير، كما صرح وزير الدولة المصري للانتاج الحربي، ان هناك دراسات لاقامة مصنع جديد للمدرعات لانتاج الدبابات والعربات المدرعة بالتعاون مع الشركات الامريكية.

ان هذه الاشكال من "التعاون" تعني الاحتكارات العسكرية، من الاستمرار في انتاج تلك الانواع "القديمة" من الاسلحة، وبالتالي تصبح اكثر تفرغا لانتاج آخر ما توصلت اليه "عبقريتها" العسكرية. كما ان قيام وسيط – وهو هنا النظام المصري – باعادة انتاج وتصدير هذه الاسلحة للانظمة العميلة، يعفي هذه الانظمة – ولو جزئيا – من مواجهة شعوبها، فيما لو تمت عملية الاستيراد مباشرة من الولايات المتحدة.

كما ان العملية في واقع الامر، ليست تصنيعا بالمعنى الكامل، فمصر تستورد كل المعدات والاجهزة الرئيسية لهذه الاسلحة، كاملة التصنيع، وتقوم فقط المصانع المصرية بعملية تجميع لها، مع استكمال صناعة الاجهزة والاجزاء الاخرى التكميلية، هذا بالاضافة الى ان عمليات التجميع والتصنيع تلك، تخضع للاشراف الكامل من قبل الاحتكارات العسكرية!!

ومن الجدير بالملاحظة، ان معظم الاسلحة التي يقوم النظام المصري – الان – باعادة انتاجها، هي من تلك الانواع المستخدمة في الشرق الاوسط وافريقيا، الامر الذي يعني ان النظام المصري يقوم بدور الوكيل – او القومسيونجي – الامريكي لتوزيع السلاح في هذه المنطقة على الانظمة "المعنية"..!

مع عدم اغفال حقيقة ان جزءا من هذه المنتجات موجه "للسوق الداخلي"، اي لاحتياجات القوات المسلحة المصرية.

واذا ما اضفنا الى هذا الامر، الانماط الاخرى من ... اطار العلاقات العسكرية ... بين القوات المسلحة ... والبنتاجون الامريكي ... المناورات العسكرية ... الساطع)، والقواعد ... التسهيلات العسكرية ... على الارض المصرية ... والبري)، وشبكة ... العسكرية الامريكية ... التي تسهل لسلاح ... الحركة في المنطقة ... اسلحته، في مخازن ... الارض المصرية ... هذه الى تلك، اتضح ... الدور العسكري الذي ... النظام المصري ... العسكرية المصرية ... اطار المخطط الكوني ... لدوائر البنتاجون ... وحلف الاطلسي ... السلاح الغربية ... خاصة..!

مشروعات "اساس ... "طفيلية": ان ... المنتجات العسكرية ... الاشارة اليها) والقوى ... فيها والمستفيدة منها ... هذه المشروعات، هي ... طفيلية رغم كونها ... وهذا الامر – بالتالي ... تعميق تبعية بنية الاقتصاد ... للاحتكارات الغربية ... على وجه الخصوص..

عن مجلة ...

# هل الأقوى صفقة "التجميدات" أم قانون غريشم؟

تم الاتفاق مؤخرا بين حكومة بيرس– شامير وارباب العمل والهستدروت الاسرائيلي على ما يسمى بصفقة التجميدات للاسعار والاجور والضرائب لمدة ثلاثة اشهر. كما تنازلت الهستدروت عن ثلث علاوة غلاء المعيشة لمن تدعي بتمثيلهم عن شهر تشرين الثاني. ويجري تغليف هذه الصفقة بشعارات "ثورجية" بالمقاييس الاسرائيلية – كمحاربة "رؤوس الاموال السوداء" و"المتهربين من الضرائب" و"مخالفي التسعيرة" وغيرها. ويحاول اصحاب صفقة التجميدات اظهارها على انها حل وسط بين الاطراف الثلاثة الموقعة عليها، بمعنى انها تكفل توزيع اعباء الازمة الاقتصادية على مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية في اسرائيل. كما انهم يعتقدون انها خطوة على طريق اخراج الاقتصاد الاسرائيلي من ازمته الخانقة.

ولكن مامدى صدق هذه الادعاءات والاوهام؟ فاذا كان من الممكن تجميد الضرائب بقوة التشريع وتجميد الاجور بقوة التزام الهستدروت فما هي القوة السحرية القادرة على تجميد الاسعار في ظل سيادة "الاقتصاد الحر"؟ وهل سيستجيب السكان لدعوة موداعي وزير المالية بان يصبح كل واحد منهم متطوعا في جهاز مراقبة الاسعار؟ وهل تنعدم منافذ التهرب من "التسعيرة الرسمية" حتى لو تحقق ذلك؟

ان نتائج صفقة التجميدات ستنعكس في انخفاض جديد في مستوى معيشة العاملين وذوي الدخل المحدود، كما ستؤدي الى خفض موارد الخزينة الاسرائيلية اما الاسعار وعلى الرغم من انها جمدت في حدودها القصوى، فستجد عشرات المخارج للافلات من التجميد، لتواصل انطلاقتها الصاعد ولو بمعدلات اقل من السابق، وسيتيح هذا لاصحاب رؤوس الاموال مواصلة جني الارباح الهائلة.

والسؤال الان، كيف ستعمل الحكومة على تعويض الانخفاض في وارداتها، هل بواسطة التمويل بالعجز وبالتالي طبع عملة ورقية جديدة بدون غطاء وتخفيض جديد في قيمة الشيكل، ام بواسطة تقليص جديد في الدعم المتبقي لبعض السلع والخدمات، ام انها ستلجأ الى المزيد من تقليص الانفاق الحكومي والاستغناء عن الاف جديدة من العاملين والمستخدمين (في القطاع المدني طبعا) ومفاقمة البطالة ابتداءا بالعاملين والمستخدمين العرب.

ان هذه الحلول تستند الى قاسم مشترك واحد، وهو المزيد من التخفيض في مستوى معيشة العاملين وذوي الدخل المحدود وتحميلهم اعباء الازمة الاقتصادية دون غيرهم. واول من يكتوي بهذا العاملين والمستخدمين العرب بسبب التمييز في الاجور والمرتبات التي يتقاضونها وبسبب حرمانهم من صناديق التامينات المختلفة التي تقتطع جزءاهاما من اجورهم شهريا.

اما مسالة دور "صفقة التجميدات" في اخراج الاقتصاد الاسرائيلي من ازمته فليس لدينا اي شك بان هذه الصفقة لن تحقق ما يتوخاه مخططو السياسة الاقتصادية الاسرائيلية. لانها انطلقت من نفس اسس السياسة الاقتصادية ذاتها التي دابت عليها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، هذه السياسة الاقتصادية القائمة على العسكرة والقيام بدور شرطي الامبريالية في المنطقة في التصدي لحركة التحرر الوطني واغتصاب حقوق شعوبها وخاصة حقوق الشعب الفلسطيني في ارضه ودولته المستقلة. ان السياسة الاقتصادية هذه التي لا يبدو ان حكام اسرائيل قد غيروا شيئا منها هي المسؤولة عن تفاقم الازمة الاقتصادية اما الاسباب الاساسية للازمة الاقتصادية فتكمن في طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي السائد فيها.

ان الدوائر المخططة للاقتصاد الاسرائيلي ترى في صفقة التجميدات هذه وما يرافقها من قوانين واجراءات، على انها معركة اعادة الهيبة المفقودة للشيكل الاسرائيلي، واستعادة وظائفه التي فقدها، وخاصة وظيفته كأداة ادخار وائتمان. ويعتقد مخططو السياسة ان بوسعهم لوي عنق قانون غريشم – وزير مالية بريطانيا في القرن السادس عشر – الذي يقول "بان العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول"، وذلك بالاساليب الادارية، ولا اعتقد انه خافيا عليهم ان قوانين الاقتصاد الموضوعية ومنها قانون غريشم المذكور اقوى بكثير من الاجراءات والقوانين التي تسنها الحكومات والوزارات في الاقتصاد الرأسمالي.

لقد تجلى قانون غريشم بشكل ساطع في الاقتصاد الاسرائيلي، اذ ان رداءة "الشيكل" التي وصلت الى اقصى درجاتها جعلت الناس والفعاليات الاقتصادية تتخلص من اقتنائه باسرع وقت ممكن وذلك باستبداله بالعملات الاجنبية مما ادى الى استنزاف مستمر للعملة الصعبة من الخزينة الاسرائيلية وحتى السوق. وجرى اكتناز هذه الاموال او تهريبها للخارج. وادى هذا الى ايصال احتياط الخزينة الاسرائيلية الى ادنى مستوى (١ر٧ مليار دولار في اكتوبر) وهذا لا يكفي لتغطية الاستيراد لاكثر من اربعين يوما.

الى اي مدى ستتمكن صفقة التجميدات والاجراءات ... بما فيها البوليسية ... الهيبة للشيكل واعادة ... كي يتوقف عن طرد ... الصعبة من التداول؟ ... سيحالف الصفقة النجاح ... رؤوس الاموال المحتكرة ... الصعبة التي يسمونها ... الاموال السوداء" كي ... احتياطي الخزينة الاسرائيلية ... نحن في انتظار ... الاسرائيلي لاعطاء ... ذلك، الا اننا نشك ... والاجراءات المرافقة لها ... من اعادة الهيبة للشيكل ... الثقة به كي يقوم بوظيفة ... ادخار وائتمان. وذلك ... الصفقة ركزت اهتمامها ... الظواهر دون معالجة ... تفاقم الازمة. وهذه ... كما ذكرت في ... الاقتصادية اما جوهر ... في طبيعة النظام ... الرأسمالي وهي غير ... اصلا في دوائر السياسة ... الاسرائيلية التي ... الاقتصاد الحر.

ان الازمة ... الاسرائيلية العميقة ... جديدا على فشل ... البرجوازية الحديثة ... بامكانية الجمع ... الاقتصادية ... الاستخدام والنمو ... وذلك باستخدام ... النقدية والمعر... كادوات لتحقيق ...

د. ...